

فندق فينيسيا- بيروت

الإثنين ٦ والثلاثاء ٧ آذار/ مارس ٢٠١٧

جلسة العمل الاولى: الشراكة بين القطاع العام والخاص لمكافحة الفساد

الأستاذ محمد شقير

ان الموضوع المثار في هذه الجلسة هو في غاية الأهمية، خصوصا اننا بتنا اليوم في بلد ينخره الفساد الذي أصبح وباءً يتفشى ويتمدد ويضرب بقوة في كل مكان وعلى امتداد الوطن.

لن اتحدث عن الارقام التي باتت واضحة للجميع، لأن الواقع على الأرض اصعب واقسى من أي رقم يتم تداوله، خصوصا ان الخسائر لم تعد محصورة في الجانب المالي على اهميته انما تعدت ذلك لتتطال سمعة بلدنا وثقافتنا وحضارتنا.

الجميع يعلم ان الموضوع تخطى شيء اسمه فساد بالبلد، فهو أصبح سرقة موصوفة، لذلك فإن السكوت عنه جريمة وطنية.

ومما لا شك، فيه ان مكافحة الفساد، ليست محصورة بجهة واحدة، انما مسؤولية الجميع من دون استثناء، وهي تتطلب تضافر الجهود بين السلطة بكل اجهزتها وبين المجتمع المدني بكل فئاته.

وهنا ارى ان القضاء على هذه الافة يتطلب خطوات اساسية لا بد منها، هي:

- اتخاذ قرار سياسي واضح وعلمي وجدي لمحاربة الفساد.
- تشكيل لجنة وزارية يكون محركها الاساسي الوزير المعني الاستاذ نقولا تويني وتضم ايضاً ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني لوضع خطة متكاملة حول محاربة الفساد.
- تحديث آلية المناقصات العامة ووقف التعاقد بالتراضي.
- تفعيل الاجهزة الرقابية، واطلاق يد القضاء لملاحقة المرتكبين ومعاقبتهم.
- اجراء اصلاح اداري، وتحفيز ادارات الدولة ومؤسساتها واجهزتها وتفعيلها وتطويرها.
- ترشيح إدارتها الدولة، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.
- مكننة إدارات الدولة وربطها بعضها ببعض لمزيد من الشفافية وتداول المعلومات في ما بينها.
- اقرار مشروع قانون التوقيع الالكتروني، لاطلاق انجاز المعاملات وكل الخدمات التي توفرها الدولة الكترونياً.
- تمكين المواطنين او اي جهة من الحصول على المعلومات لدى الوزارات والمؤسسات التابعة للدولة، عبر نشرها على مواقعها الالكترونية.

هذه بعض العناوين، لكن الامر يتطلب أكثر من ذلك، فهو يفترض قيام ورشة وطنية في إطار اللجنة الوزارية المذكورة آنفاً.

نعم، ان التعاطي مع هذا الملف الشائك لا يمكن معالجته بقرار من هنا او اجراء من هناك، خصوصا ان الازمات المتلاحقة التي ضربت لبنان في السنوات الماضية، كان ابرز نتائجها ليس فقط تخلف بلدنا عن ركب التقدم والتطور، انما ادت الى تدهور كل نواحي الحياة فيه خصوصا إدارات الدولة واجهزتها ما عدا العسكرية والامنية، التي نكن لها كل احترام وعرفان بأنها حمت البلد من الضياع والخراب.